

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9341

الأربعاء، 7 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد ليونيد تشينكو
	إكوادور السيد بيريس لوسي
	ألبانيا السيد سباس
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا السيدة تشاندا
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة أونانغا
	غانا السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا السيدة دام لا بيل
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكسلي
	موزمبيق السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2023/367)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16178 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن التعاطف إحياء لذكرى حفظة السلام الذين سقطوا في الهجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

الرئيس: باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأشد العبارات الهجوم الشنيع الذي شن في 26 أيار/مايو على بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والذي أودى بحياة أكثر من 50 فرداً من حفظة السلام الأوغنديين. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن أصدق التعازي لأسر الضحايا ولشعب أوغندا وحكومتها وللبعثة. لقد كان حفظة السلام هؤلاء يعملون بتكليف من مجلس الأمن من أجل رسم مستقبل أكثر أمناً لشعب الصومال. وقد ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام. لذا، أود أن أطلب من جميع الحاضرين في القاعة الوقوف والانضمام إلي في دقيقة صمت إكراماً لهؤلاء الضحايا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2023/367)

الرئيس: وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند 2 من جدول الأعمال.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/367، التي تتضمن رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أعطي الكلمة الآن للسيد كريستيان ريتشر.

السيد ريتشر (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم التقرير العاشر (انظر S/2023/367) لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يونيتاد) وأن أطلع المجلس على أنشطة الفريق. أقدم التقرير العاشر بينما أسلط الضوء أيضاً على حقيقة أنه قد مرت خمس سنوات منذ أن بدأ فريق التحقيق، الذي أنشئ بناء على طلب العراق، عمله. إن فريق التحقيق، باعتباره فريقاً دولياً يتمتع بولاية فريدة للتحقيق في الجرائم المروعة التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يعمل بالتعاون مع السلطات الوطنية مع تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم.

واليوم، ينبغي أن نتوقف للحظة ونقيم التنفيذ التدريجي لولاية فريق التحقيق. واليوم، فإن التزام الحكومة العراقية، بالشراكة مع فريق التحقيق، بالمضي قدماً في مكافحة الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة نيابة عن الضحايا والناجين، ومعظمهم من العراقيين، والتصدي للتهديد المتبقي الذي يشكله تنظيم داعش أقوى من أي وقت مضى. ولم يمض وقت طويل بعد أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2379 (2017)، حتى بدأ فريق صغير مكون من أقل من 10 أشخاص العمل على النهوض بولاية فريق التحقيق. وزاد عدد أفراد ذلك الفريق الصغير ليصل إلى حوالي 150 من موظفي الأمم المتحدة، إلى جانب ما يقرب من 60 متعاقداً واستشارياً، يعملون جميعاً بتقان واحتراف لتحقيق أهداف الفريق.

ويضم فريق التحقيق الآن ثمانية وحدات تحقيق متخصصة، كما استحدثت نظاماً لحماية الشهود ودعمهم وأنشأ مختبراً جنائياً على أحدث

ضد السكان المقيمين هناك وأراضيهم الزراعية. ففي 8 آذار/مارس 2016، استخدم تنظيم داعش عدة عوامل كيميائية كسلاح وأطلقها باستخدام صواريخ وقذائف هاون كيميائية، فضلا عن أجهزة متفجرة يدوية الصنع، بالقرب من تازة خورماتو. وخلال الأشهر الماضية، أعطيت الأولوية لمسار التحقيق ذاك في جرائم داعش وكثفته. ومن خلال التحقيق الجاري، يوفر فريق رؤيته وتحليله المتخصصين بشأن الذخائر والمخلفات والمواد التي عُثر عليها. وقد اكتُشفت كميات كبيرة من الأدلة المستمدة من ساحة المعركة، بما في ذلك سجلات كشف مرتبات داعش ومراسلاته، مما مكن الفريق من تحديد الأشخاص مثار الاهتمام وإثبات وجود صلات مع كبار أعضاء التنظيم المحتملين. وقد أعد فريق التحقيق تقييما للحالة المتعلقة باستحداث داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامه إياها، وهو ما سيجري عرضه بمزيد من التفصيل خلال مناسبة خاصة تُنظم هنا في المقر الرئيسي، غدا 8 حزيران/يونيو، ويشارك في استضافتها فريق التحقيق والبعثة الدائمة للعراق والبعثة الدائمة للهند.

وكما سيطالع أعضاء المجلس في التقرير العاشر (انظر S/2023/367)، يواصل فريقني المضي قدما في أعماله المتعلقة بالتحقيقات التي تغطي جرائم تنظيم داعش ضد جميع الفئات المتضررة وإعداد الصورة الكاملة لكشف نطاق تلك الجرائم. ويشمل ذلك إحراز تقدم في تقاريرنا لتقييم الحالات بشأن الجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم المرتكبة ضد أبناء الطائفة السنية في الأنبار وضد الطوائف المسيحية في نينوى. وتستمر تحقيقاتنا في هجمات تنظيم داعش ضد الأيزيديين والشيعة. كما عززت موجزات القضايا بأدلة وتحليلات إضافية. والتحقيق في تدمير التراث الثقافي الغني للعراقيين مثال آخر على كيفية نجاح فريق التحقيق في تسليط الضوء على النطاق الكامل للجرائم الدولية التي ارتكبها جناة لا يعرفون الشفقة بدافع من أيديولوجية إجرامية.

لقد مرت خمس سنوات منذ أن بدأ فريق التحقيق عمله على أرض الواقع في العراق. وبالنسبة لنا، من الواضح تماما أن فريق التحقيق لن ينجح إلا إذا عملنا جنبا إلى جنب مع السلطات العراقية، ولا سيما مع

طراز وشكل وحدة متخصصة للمساعدة في حملات استخراج الجثث من المقابر الجماعية وفي التعرف على الرفات البشرية، وشكل فريقا لدعم رقمنة ملايين الوثائق، التي هي الآن في حوزة القضاء العراقي. ويعمل فريق التحقيق باستمرار في وضع وتعديل الاستراتيجيات لتحسين عمله في مجال التحقيقات وجمع الأدلة، وهو أمر ضروري لمحاسبة الجناة على أبشع الجرائم المصنفة كذلك بموجب القانون الجنائي الدولي. ويلتزم فريق التحقيق بدعم جهود نظرائنا العراقيين من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في محاسبة الجناة من تنظيم داعش من خلال محاكمات قائمة على الأدلة، تتناول هجماتهم الوحشية ضد جميع الطوائف في العراق وضد شعبه والبلد نفسه بتهم ارتكاب جرائم دولية، وليس لمجرد عضويتهم في منظمة إرهابية. وعندما ارتكبوا جرائمهم في العراق، كان أعضاء داعش يركزون على ضحاياهم، ويجب على عملية العدالة أن تفعل الشيء نفسه.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصل فريقني التوسع والتطوير، من خلال أعمال التحقيق المهنية واكتساب معارف جنائية رائدة فيما يتعلق بتنظيم داعش ومعالجة شواغل واعتبارات كل مجموعة من الضحايا في المجتمع العراقي. وأواصل شخصيا العمل مع الزعماء الدينيين والقبليين وممثلي الفئات المتضررة والناجين من جرائم داعش. ويُعجبني الدعم الذي تقدمه فئات المجتمع المتضررة لفريقي، وخاصة تلك التي زرتها مؤخرا في تازة خورماتو وهيت والرمادي. كما أعربي عن امتناني إزاء قدرة فريق التحقيق على العمل عن كثب مع جميع الفئات المتضررة وإزاء قيام عمل فريقني على الانفتاح والثقة. وأثناء وجودي في النجف، تأثرت بشدة بالكلمات الحكيمة لسماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني، الذي قال إن جميع ضحايا تنظيم داعش متساوون في الأهمية، دون وجود تسلسل هرمي. وهذا المبدأ نفسه هو أساس عمل فريق التحقيق.

ويجب ألا ننسى أن الناجين من جرائم داعش الدولية ما زالوا متضررين. وقد رأيت ذلك بشكل مباشر عندما زرت تازة خورماتو في وقت سابق من هذا العام، فيما كانت البلدة تحيي الذكرى السنوية للهجوم الكيميائي غير المعروف على نطاق واسع الذي نفذه داعش

وحتى الآن، أمكن رقمنة قدر هائل من وثائق داعش الموجودة بحوزة السلطات العراقية، بما في ذلك السلطات الكردية، يبلغ 8 ملايين صفحة. والنتيجة المعترف بها لذلك هي السهولة التي يمكن بها لأعضاء السلطة القضائية العراقية الآن الاستفادة مما بحوزتهم. وقد أبلغني كبار القضاة العراقيين بأن زمن استجابتهم فيما يتعلق بملفات القضايا وطلبات الحصول على المعلومات قد تحسن بشكل كبير، مما يشير إلى حدوث تغيير دائم بسبب تلك الجهود المبكرة. وكخطوة تالية، يعكف فريق التحقيق على إنشاء مرفق مركزي للمحفوظات سيكون بمثابة مستودع موحد لجميع الأدلة الرقمية ضد تنظيم داعش. وسيكون مقره في مجلس القضاء الأعلى في العراق. وبحسب ما اتفقنا عليه مؤخرا مع رئيس المجلس، سيبدأ فريق في تدشين مرفق المحفوظات هذا في الأيام المقبلة. وفي المستقبل، سيؤدي المستودع المركزي دورا رئيسيا في دعم محاكمة عناصر داعش على الجرائم الدولية التي ارتكبوها في العراق. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يكون علامة فارقة في تأسيس نظام شامل للقضاء الإلكتروني في العراق، يمكن دعمه بوصفه مثالا رائدا، ليس في المنطقة فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمي.

والعنصر الثالث والأهم هو اعتماد إطار قانوني محلي مناسب يسمح بإجراء هذه المحاكمات. ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره التحدي الرئيسي الذي يتعين التصدي له لتحقيق النتائج المرجوة في العراق. ولا يزال فريق التحقيق ملتزما بدعم العملية التي يقودها العراق لتنفيذ إطار قانوني، يُمكن المحاكم الوطنية من مقاضاة مرتكبي الأعمال الإجرامية من تنظيم داعش باعتبارها جرائم دولية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

وإنشاء فريق عمل مشترك في آذار/مارس 2023، مع مكتب رئيس الوزراء، واللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنسان، ومجلس الدولة العراقي، وكبار أعضاء السلطة القضائية، فضلا عن البرلمانين الرئيسيين، يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الصدد. وما فتى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (فريق

نظرائنا في القضاء العراقي. وأعتقد أن ثمة سؤالا مشروعا، هو: ما هو مقياس النجاح؟ وبصفتي مدعيا يقود فريق تحقيقات، أرى أن الغرض من عمل فريق التحقيق في العراق ليس مجرد إنشاء سجل لجرائم داعش، بل محاسبة أعضاء داعش الذين ارتكبوا هذه الجرائم الدولية البشعة من خلال محاكمات قائمة على الأدلة وأمام محاكم مختصة. ولكن ما الذي نحتاجه لتحقيق ذلك؟

أعتقد أن هناك ثلاثة عناصر مطلوبة: المحاكم المختصة والأدلة المقبولة والموثوقة والإطار القانوني المناسب.

أولا، المحاكم المختصة هي أسهل العناصر الثلاثة. وكما أوضحنا سابقا، يعمل فريقنا بالفعل بشكل وثيق مع قضاة تحقيق أكفاء في العراق يدعمون تحقيقاتنا دعما كاملا. وفي المقابل، يعمل فريق التحقيق على تعزيز قدراته وكفالة استعداد المحاكم العراقية لمحاسبة عناصر تنظيم داعش على ما ارتكبوه من جرائم دولية عندما يحين الوقت.

ثانيا، فيما يتعلق بالأدلة المقبولة والموثوقة، هناك الكثير من النقاش حول الأدلة المتعلقة بجرائم تنظيم داعش. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أنه لا يوجد نقص في الأدلة على جرائم داعش في العراق، لأن التنظيم كان بمثابة بيروقراطية واسعة النطاق وثقت نظاما إداريا شبيها بالدولة وحافظت عليه. والتحدي الرئيسي هو: ما الذي ينبغي عمله بهذه الأدلة؟ وكيف يمكن التعامل مع الحجم الكبير من الوثائق والكم الهائل من المعلومات؟ والأهم من ذلك، كيف ينبغي الحفاظ على السلسلة المتكاملة للعهد فيما يخص حيازة الأدلة؟ وما نهدف إلى عمله هو التأكد من أن الأدلة المقبولة أمام أي محكمة مختصة، سواء في العراق أو في أي دول أخرى، تجري فيها محاكمات لأعضاء داعش على جرائم دولية. وأود أن أبين بكل وضوح أن فريق التحقيق يساعد القضاء العراقي في ترتيب كميات كبيرة من سجلات داعش والأدلة المستمدة من ميدان القتال والوصول إليها، لا سيما من خلال مشروع هائل للرقمنة. وبقيادة فريقنا، أطلقت عمليات رقمنة في خمس حاكم في العراق، وستحذو محكمتان أخريان حذونا في الشهور المقبلة.

الاستقصائي في العراق، أصبح فريق التحقيق مسيراً رئيسياً للجهود العالمية لمحاسبة مرتكبي الجرائم من تنظيم داعش على الجرائم الدولية. وأود أيضاً أن أقول إن فريق التحقيق أصبح عضواً لا غنى عنه في الشبكة الدولية التي أنشئت لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. ويدعم فريقنا حالياً 17 ولاية قضائية تابعة لجهات ثالثة، ويجري مقابلات مع الشهود ويقدم شهادات الخبراء والتحليلات التقنية في الإجراءات الجنائية ضد الأعضاء المزعومين في تنظيم داعش ومناصريه.

كذلك بوسع فريق التحقيق أن يساهم بشكل مفيد في إيجاد حلول لتحديات إعادة المواطنين العراقيين بشكل فعال من المخيمات القائمة في البلدان المجاورة، بما في ذلك مخيم الهول. ويدرك فريق التحقيق دوره بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمم المتحدة وقيمتها المضافة في دعم جهود المصالحة على نطاق المنظومة في العراق. نحن على استعداد، في إطار ولايتنا، للإسهام في إعادة إدماج العائدين بنجاح في المجتمع العراقي وفي تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لمحاكمة الأفراد الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم دولية. والمساءلة عامل أساسي في استدامة عملية المصالحة المجدية، وكذلك دعم عمليات المساءلة، التي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تشجيع الدول الأعضاء على إعادة مواطنيها إلى أوطانهم والمساعدة في حسم الحالة المعقدة في مخيمات كمخيم الهول.

أود أن أكرر أن فريق التحقيق يعمل على سد الفجوة القائمة بين مسرح الجريمة والضحايا والناجين والجناة المزعومين من تنظيم داعش. ولا يزال الفريق محايداً ومستقلاً وذا مصداقية في دعم أفضل ممارسات الأمم المتحدة وسياساتها والقانون الدولي ذي الصلة، مع الاستجابة بأعلى المعايير الممكنة لدعم جهود المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليه، أينما كانوا. وبصفتي رئيساً لفريق التحقيق هذا، ليس من المهم فقط بالنسبة لي أن أقول إن فريقنا يواصل جمع طائفة كاملة من المعلومات عن جرائم داعش المرتكبة في العراق، بل أيضاً التأكيد على دعمه للسلطات العراقية من خلال تعزيز قدراتها في مجال التحقيق.

(التحقيق) بتصرف السلطات العراقية لتقديم الدعم الفني لها والاستفادة من الخبرات الدولية وتبادل أفضل الممارسات.

كما ذكرت، بدأ فريق التحقيق قبل خمس سنوات بتنفيذ ولايته وبدأ بتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. منذ اليوم الأول لعمل الفريق، كان القانون الدولي العرفي الأساس القانوني الذي ارتكزت عليه تحقيقاته، ولا يزال كذلك. وحالما تُسنّ التشريعات المحلية المناسبة المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي في العراق، سيكون الطريق المفضي قدماً أكثر وضوحاً. وما زلت أمل أن يحدث ذلك عاجلاً وليس آجلاً.

بالتوازي مع ذلك، بدأ فريق التحقيق بالفعل الإسهام في التحضير للمحاكمات المستقبلية. وكثّف الفريق تعاونه الملموس مع نظرائه في الجهاز القضائي العراقي من أجل إعداد قضايا مشتركة ضد أشخاص معينين ومشتبه بارتكابهم جرائم وجناة مزعومين. ونحن الآن نعطي الأولوية للأشخاص المشتبه فيهم المقيمين في بلدان الدول الأعضاء الأخرى. وبقيام فريق التحقيق بذلك، سيعمل بشكل مشترك مع نظرائه العراقيين على أساس يومي، بالإضافة إلى جمع المعلومات لتحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها تنظيم داعش، بما يتماشى مع اختصاصات الفريق. وقد طُرحت مبادرات لبناء هذه القضايا لتؤدي إلى سلسلة من ملفات القضايا التي تحتوي على معلومات وأدلة ساهم بها الجانبان والقضاء العراقي وفريق التحقيق. وستفضي القضايا التي تم إعدادها بصورة مشتركة إلى التبادل المباشر للأدلة وتزويد من تعزيز التعاون الوثيق والقائم على الثقة بين المحققين التابعين لي ونظرائنا العراقيين. وفي نهاية المطاف، سيؤدي ذلك إلى فهم أفضل لاحتياجات وأساليب التحقيق الخاصة بالقضاء العراقي وبفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بتوفير الدعم القضائي على الصعيد العالمي.

وكما ورد في القرار 2379 (2017)، يواصل فريق التحقيق استكمال التحقيقات التي تجريها السلطات العراقية، وبناء على طلبها، تلك التحقيقات التي تقوم بها دول ثالثة. بعد خمس سنوات من العمل

جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في محاسبة التنظيم على جرائمه المروعة. وأود بصورة خاصة أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بمواصلة عمل حكومة العراق وقيادتها للتمكين من الملاحقة القضائية المحلية للمسؤولين عن جرائم داعش، فضلاً عن دعم فريق التحقيق لذلك المسعى. ونرحب بوجه الخصوص بإنشاء مجموعة عمل مشتركة بين فريق التحقيق والعراق هذا العام، والتي ستُنظر في مسارات المحاكمة على الجرائم الدولية داخل العراق. من الضروري أن نبنى سُبلاً قانونية لتبادل المعلومات والأدلة لدعم الملاحقات القضائية.

ثانياً، نشيد بالتعاون الوثيق من جانب فريق التحقيق مع القضاء العراقي، بما في ذلك من خلال مشروع الرقمنة والمحفوظات. وكما سمعنا، فإن نظام المحفوظات ذاك سيمكّن القضاة العراقيين من الاعتماد على طائفة واسعة جداً من الأدلة عند إعداد القضايا ومتابعة التحقيقات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إن استمرار وتعزيز تعاون فريق التحقيق مع السلطات العراقية يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً في جهودها لتحقيق العدالة للناجين من جرائم داعش.

ثالثاً، نرحب المملكة المتحدة بشكل خاص بمواصلة تركيز فريق التحقيق على الجرائم المرتكبة ضد اليزيديين والمسيحيين والأقليات الأخرى. هناك إرث مرعب من جرائم داعش ضد تلك الطوائف، ويجب علينا معالجته. وفي الزيارة الأخيرة التي قامت بها صاحبة السمو الملكي دوقة إدنبرة إلى العراق، أبرزت الحاجة إلى مزيد من الدعم للضحايا والناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بمن فيهم الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب. ونشيد بحكومة العراق لتنفيذها المستمر لقانون الناجيات الأيزيديات، بما في ذلك المدفوعات الأولية من التعويضات للناجيات.

يجب ألا نتوانى في دعمنا للضحايا والناجين من جرائم داعش. وننتطلع إلى العمل مع العراق وشركائنا في مجلس الأمن

بدأ فريق التحقيق عمله الاستقصائي قبل خمس سنوات. لقد أظهرنا أن ولايتنا الفريدة والجديدة المتمثلة في إنشاء فريق تحقيق دولي يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية وتسجل قصص نجاح. لقد أنشئ فريق التحقيق ليكون عرضاً من المجتمع الدولي للعراق وشعبه للتعامل بشكل مشترك ونجاح مع الإرث القاسي لتنظيم داعش. اسمحوا لي أن أقول بأن عمليات فريق التحقيق قد نجحت طوال السنوات الخمس الماضية لأن العراق قبل هذا العرض ودعمه. ومع ذلك، لم ينته العمل بعد، ولم تنجز بعد مهمة فريق التحقيق. ما نريد أن نراه في المستقبل إجراء محاكمات عادلة أمام المحاكم المختصة في العراق وأعضاء داعش المدانين بتهم ارتكاب جرائم دولية، بمشاركة نشطة من الضحايا والناجين. وبدون ذلك، لن تُنجز ولاية فريق التحقيق ولن يتحقق مبتغاة.

يمكن أن تكون العدالة عملية طويلة، وغالباً ما ننتظر بفاقر الصبر رؤية النتائج. لكن التحقيقات والملاحقات القضائية وبناء القضايا القائمة على الأدلة تستغرق وقتاً وصبراً ومثابرة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم الدولية. وجرائم داعش في العراق ليست استثناء. إن ما ارتكبه تنظيم داعش من جرائم يعتبر من بين أشنع الأفعال التي شهدناها في التاريخ الحديث. ويجب تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن هذه الأفعال ومحاكمتهم وإدانتهم على جرائمهم. ومن واجبنا أن نسير معاً على ذلك الطريق بفانٍ وتصميم من أجل العدالة. وأشكر المجلس على اهتمامه واستمراره في دعم الفريق.

الرئيس: أشكر السيد ريتشر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بشكر المستشار الخاص على اطلاعنا على آخر المستجدات المفيدة جداً، وعلى تقريره الأخير (انظر S/2023/367) وعلى كل مناحي عمل فريقه في العراق. أرحب أيضاً بممثل العراق في هذه القاعة. تقدر المملكة المتحدة أيما تقدير التقدم الذي يحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من

ونحن على ثقة بأن هذه الأدلة ستساهم في إرساء المساءلة الفردية، بما في ذلك في حالة التحقيقات في العنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، التي أولاها فريق التحقيق اهتماما خاصا من خلال الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ونحث أيضا على أن تظل احتياجات الضحايا والناجين وأسرههم محور اهتمامنا، لأن حالتهم يجب أن تبقى مسألة ذات أولوية. ومن الضروري اتباع نهج يركز على الضحايا ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويوجه عمل فريق التحقيق لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، إن التعاون الفعال مع الحكومة العراقية، ولا سيما مع القضاء ووكالات إنفاذ القانون، أمر أساسي للوفاء بولاية فريق التحقيق. ويسرنا أن نعلم بالتعاون المثمر الذي طوره فريق التحقيق مع مجلس القضاء الأعلى والسلطات العراقية الأخرى، والذي أسفر عن نتائج ملموسة - على سبيل المثال، جمع الأدلة بشأن المسؤولين عن القتل الجماعي في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014.

وينبغي أن يشمل هذا التعاون أيضا أنشطة المساعدة التقنية التي تهدف إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية على التحقيق مع أفراد تنظيم داعش ومحاكمتهم في دعاوى تقي بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد في آذار/مارس بين فريق التحقيق والمسؤولين القضائيين، حيث تم الاتفاق على إنشاء فريق عمل مشترك لمناقشة سبل تقديم أفراد تنظيم داعش إلى العدالة.

كما نؤكد على استعداد فريق التحقيق لدعم الجهود الوطنية لتنفيذ التشريعات التي تجرم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونحث الحكومة العراقية على المضي قدما في اعتماد تشريع للتمكين من محاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

ثالثا، نلاحظ مع الارتياح التعاون المفصل في التقرير بين فريق التحقيق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى - مثل اليونسكو، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - كل في مجال اختصاصه. وندعو فريق التحقيق إلى تعزيز هذا

لمواصلة دعم العمل المهم الذي يقوم به فريق التحقيق في تجديد ولاية أيلول/سبتمبر. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالانضمام إلى حكومة العراق وفريق التحقيق والمجتمع الأوسع في تحقيق العدالة.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن إكوادور تنضم إلى الجميع في إدانة الهجوم على حفظة السلام الأوغنديين في الصومال. ونشيد بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في الكفاح من أجل كفالة السلم والأمن الدوليين، ومنتضامن مع أسرهم.

أشكر المستشار الخاص على تقديم التقرير العاشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2023/367). كما أود أن أرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

إن المساءلة هي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق مصالحة ناجحة في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن ناحية أخرى، فإن الإفلات من العقاب يدمر النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات. ولهذا السبب، تؤيد إكوادور عمل فريق التحقيق، المكلف بجمع وحفظ وتخزين الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق، مرسيا بذلك الأساس للسلطات العراقية لإحراز تقدم في تحديد المسؤولين ومحاكمتهم أمام محاكمها.

وفي إحاطتي، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية من التقرير الذي قدمه المستشار الخاص.

أولا، ننوه بالتقدم المحرز في مسارات التحقيق في استحداث واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وتدمير التراث الثقافي والديني، والجرائم المرتكبة ضد مختلف الطوائف في العراق. وقد أمكن إلى حد كبير إحراز هذا التقدم بفضل التعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العراقي مثل الزعماء الدينيين ومجموعات الناجين والمنظمات غير الحكومية، مما مكن من جمع شهادات وأدلة قيمة. كما ننوه بالتقدم المحرز في جمع الأدلة الرقمية، فضلا عن رقمنة الأدلة المادية، التي تتجاوز 8 ملايين صفحة.

ونقر بأن اعتماد تشريعات محلية في العراق بشأن الجرائم الدولية الأساسية سيشكل تقدماً مهماً في تمكين المحاكم العراقية من محاكمة أفراد تنظيم داعش على أخطر انتهاكات القانون الجنائي الدولي. وتبقى هذه مسألة تقع ضمن سيادة العراق ونظامه القانوني المحلي، الذي يمكن أن يستفيد بالتأكيد من الدعم الفني الذي يقدمه فريق التحقيق.

ونلاحظ أيضاً أن وفرة الوثائق الموجودة حالياً في حوزة فريق التحقيق لا تزال مرتبطة في المقام الأول بالولاية القضائية الإقليمية للعراق. وبالإضافة إلى ذلك، يكشف التقرير عن أنواع مختلفة من الجرائم الدولية المرتكبة داخل العراق وضد السكان العراقيين.

وتقر التقارير المتتالية لفريق التحقيق، بما في ذلك أحدث تقرير، بأن دولا أجنبية قد زودت بالخبرة والمعلومات من فريق التحقيق، بما في ذلك الأدلة التي تم جمعها داخل العراق. ونأمل أن يتابع فريق التحقيق تبادل الأدلة مع تلك البلدان بالاتفاق التام مع الحكومة العراقية، في حدود ولاية الفريق.

في الختام، نود أن نعرب عن فهمنا أن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة لأي تمديد آخر لولاية فريق التحقيق، التي من المقرر أن تنتهي في أيلول/سبتمبر ومشروطة بتجديد طلب العراق للمساعدة.

ومن جانبنا، نشدد على أهمية قيام فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الأدلة بتبادل الأدلة مع السلطات العراقية في الوقت المناسب، وهو ما سبق أن شدد عليه مجلس الأمن من خلال القرار 2651 (2022). ونشجع فريق التحقيق على العمل بشكل بناء مع حكومة العراق من أجل وضع إطار زمني موثوق به لإنجاز ولايته. ومن شأن ذلك أن يعزز التزام فريق التحقيق بدعم الجهود العراقية لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش، فضلاً عن التزامه تجاه جميع الضحايا الذين ينتظرون تحقيق العدالة من قبل العراق وداخله.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المستشار الخاص ريتشر على عرضه التقرير (انظر

التعاون، لأننا نعتبر أن العمل المنسق فيما بين مختلف الوكالات عنصر أساسي لضمان اتساق منظومة الأمم المتحدة وتجنب أي ازدواجية في الجهود وما يترتب على ذلك من خسارة في الموارد.

في الختام، أود أن أكرر دعم بلدي لفريق التحقيق ومساهمته في سيادة القانون والمصالحة والسلام المستدام في العراق.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المستشار الخاص، السيد كريستيان ريتشر، على بيانه، وأرحب بالوفد العراقي في هذه الجلسة.

كان القرار 2379 (2017) واضحاً بشأن الولاية التي منحها المجلس لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لقد طلبت الحكومة العراقية مساعدة الأمم المتحدة لمحاسبة داعش على الجرائم المرتكبة في العراق. ثم دفع ذلك المجلس إلى عقد العزم على إنشاء فريق التحقيق كآلية مؤقتة بهدف مساعدة السلطات العراقية في جمع الأدلة لاستخدامها أمام المحاكم المحلية.

إن القرار 2379 (2017)، في تحديده ولاية فريق التحقيق، ذكر أيضاً أن المحاكم الوطنية العراقية هي المتلقي الرئيسي المقصود للأدلة التي يتم جمعها في العراق. ووفقاً للقرار نفسه، فإن أي استخدام آخر للأدلة التي يجمعها فريق التحقيق، بما في ذلك أمام محاكم الدول الأخرى، يجب أن يتم دائماً بالاتفاق مع حكومة العراق.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ما برحت تقارير فريق التحقيق تؤكد أنه تم الآن جمع كميات كبيرة من الأدلة وتخزينها ومعالجتها. وعلى الرغم من أن فتح مسارات جديدة للتحقيق لا يزال يعلن عنه في أحيان كثيرة في فترات الإبلاغ المتعاقبة، فقد أبلغنا أيضاً بأن العديد من التحقيقات قد انتهت بالفعل وهي جاهزة للمحاكمة. ومع ذلك، لم نر حتى الآن الخطوات اللاحقة اللازمة للوفاء بولاية فريق التحقيق، الأمر الذي يتطلب تسليم الأدلة التي جمعها فريق التحقيق إلى السلطات العراقية.

خلال إعداد ملفات للقضايا المستهدفة. وهذا الأمر موضع ترحيب. ومع ذلك، فإن مفتاح محاسبة الجناة من داعش هو اعتماد إطار قانوني محلي يمكن من الملاحقة القضائية للجرائم الدولية، وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتدعو السلطات العراقية إلى إحراز تقدم في سن هذه التشريعات ونرحب بالخطوات الأخيرة نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل المشترك المعني بسبل المساءلة عن جرائم تنظيم داعش الدولية. كما نشيد بقرار فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة إعطاء الأولوية لدعم عملية صياغة التشريعات الوطنية خلال الأشهر الستة المقبلة. وتشدّد مالطة على أن هذه التشريعات يجب أن تستبعد تطبيق عقوبة الإعدام تمسّياً مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة.

إن المساعدة والدعم الفنيين اللذين يقدمهما فريق التحقيق للسلطات العراقية وسعاً النطاق، ويشملان رقمنة الأدلة وحفظها، والخبرة في الطب الشرعي، ونيش المقابر الجماعية، وتدريب القضاة والمحققين على القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. إن هذا عمل مهم ونحث على مواصلته.

ويسر مالطة أن فريق التحقيق سيوسع نطاق دعم تعزيز قدرات الجهاز القضائي العراقي في الإجراءات الجنائية وإعداد ملفات القضايا، ويشجع على استمرار الانخراط الإيجابي مع المجلس الأعلى للقضاء. كما نشجع على زيادة التعاون بين فريق التحقيق والسلطات العراقية بشأن قوائم جزاءات الأمم المتحدة. وخارج العراق، نرحب بجهود الفريق لتعزيز المساعدة في التحقيقات والمحاكمات الجارية في الولايات القضائية الأجنبية، والتي يتعامل الكثير منها مع الجرائم المرتكبة ضد الطائفة اليزيدية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطمئن المستشار الخاص وفريقه مرة أخرى على دعم مالطة القوي لعمل فريق التحقيق الحاسم في السعي إلى المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. فالإفلات من العقاب ليس خياراً. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تجديد الولاية الهامة لفريق التحقيق في أيلول/سبتمبر.

(S/2023/367) الخاص بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعلى إحاطته هذا الصباح. وترحب مالطة بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق عبر أولويات تحقيقاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الدائم للعراق. نحن نسلم بأن تعاون السلطات العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، مع فريق التحقيق كان أساسياً لضمان إحراز هذا التقدم.

تشمل الإنجازات التي حققها الفريق في التحقيقات على مدى الأشهر الستة الماضية الانتهاء من تقارير تقييم الحالة الأولية عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد السكان السنة في الأنبار وتدمير التراث الثقافي والديني لشتى الطوائف العراقية. كما أطلق الفريق بنجاح مسارات جديدة للتحقيق بشأن تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية من قبل تنظيم داعش.

بالإضافة إلى ذلك، نثني على فريق التحقيق لوضعه للمسات الأخيرة على تقييم أولي لحالة جرائم تنظيم داعش ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنسين. وقد شملت تلك الجرائم البشعة الإعدام العلني لرجال وفتيان وأولئك الذين ينظر إليهم على أنهم مثليون. وتؤكد هذه الأفعال مرة أخرى أهمية إشراك أشخاص من مختلف الميول الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية في المناقشات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، ترحب مالطة باهتمام فريق التحقيق المستمر بالتحقيق المواضيعي في العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى استكمال تقرير تحليلي عن الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد أفراد الطائفة التركمانية الشيعية، بمن فيهم الأطفال. وبصورة أعم، نرحب بتعاون الفريق المستمر مع المجتمع المدني والضحايا والناجين والقيادات المجتمعية والدينية في جميع جوانب أعمال تحقيقاته.

وكما سمعنا اليوم من المستشار الخاص، يبذل فريق التحقيق جهوداً كبيرة لتحديد الجناة الأكثر مسؤولية عن الجرائم الفظيعة من

في القضاء على العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع. وتقترع اليابان بتأييدها للأنشطة التي يضطلع بها فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع لدعم ضحايا هذه الجرائم. إننا نشجع التعاون المتبادل بين فريق التحقيق وفريق الخبراء إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، حيث يجب أن يساعد عملهم الجماعي على ضمان تلبية الاحتياجات الشاملة للضحايا.

إن التعاون الوثيق بين فريق التحقيق والحكومة العراقية، وكذلك حكومة إقليم كردستان، أمر ضروري لضمان نجاح عملية التحقيق، وقد سررنا لسماع التزام الحكومة العراقية بالحفاظ على تعاون قوي مع فريق التحقيق. وقد كان إطلاق الفريق العامل المشترك في آذار/مارس، الذي ستناقش فيه بانتظام المسارات المؤدية إلى الملاحقة القضائية للجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، خطوة هامة نحو استكمال الإجراءات القضائية التي يقودها العراق في نهاية المطاف. وفي سياق مماثل، ترحب اليابان أيضا بدعم فريق التحقيق لتعزيز قدرات النظام القضائي العراقي، بما في ذلك من خلال توفير دورات تدريبية مصممة خصيصا حول الطب الشرعي الرقمي.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لفريق التحقيق ونتوقع أن يظل تنفيذ ولايته مدعوما من قبل مجلس أمن موحد.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المستشار الخاص على عرضه التقرير (انظر S/2023/367) الخاص بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالمثل الدائم للعراق. وكما أكد أعضاء المجلس الآخرون، فإن وجوده يدل على التزام العراق بالتعاون مع المجتمع الدولي ومع فريق التحقيق لضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش على أراضي البلد.

ونشيد بالعمل الذي قام به فريق التحقيق بأكمله في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، والتي نعلمها جيدا. ونؤكد من جديد

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على المعلومات القيمة التي زود بها المجلس اليوم.

لا يمكن تبرير الإرهاب على أي أساس، ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل متحدا للقضاء عليه. إن ضمان المساءلة هو ركيزة أساسية لذلك الجهد. وبما أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فيجب محاسبة أعضائه على الأفعال التي اقترعوها، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بالعمل الممتاز الذي يقوم به فريق التحقيق لدعم العملية التي يقودها العراقيون نحو تحقيق هذا الهدف النهائي. ويؤكد عملهم هذا أن سيادة القانون في العراق والبلدان الأخرى المعنية أساسية لتوطيد السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب بالتقدم المطرد المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في المجالات التي حُدثت كأولويات في التقرير السابق للمستشار الخاص (انظر S/2022/836)، بما في ذلك توسيع نطاق التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والديني في العراق، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد المجتمع المسيحي والطائفة اليزيدية، والطوائف الكاكاوية والشبكية والتركمانية الشيعية والطائفة السنية. والتقدم الآخر الملحوظ الذي أحرز هو التحقيق في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. وبالنظر إلى المعاناة الهائلة التي سببتها تلك الأعمال المروعة، نأمل أن تظل مسارات التحقيق هذه أولوية بالنسبة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، ونتوقع أن تؤدي التحقيقات الإضافية إلى تحقيق العدالة للضحايا والناجين.

إن أعمال التحقيق في العنف الجنساني والجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في حق الأطفال تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا من حيث معاقبة الجناة، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، والمساعدة

دعمنا للعمل الذي يضطلع به فريق التحقيق. فقد أحرز مزيد من التقدم بفضل عمله في الميدان وتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية.

ضد الإنسانية، بل وجرائم إبادة جماعية. ومرة أخرى، نشجع السلطات العراقية على مواصلة الحوار مع فريق التحقيق بشأن تلك المسائل.

وَجُمِعَت أدلة جديدة بشأن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش، لا سيما فيما يتعلق باستحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها والجرائم المرتكبة ضد الأقليات الدينية والانتهاكات الجسيمة بحق النساء والأطفال والجرائم المرتكبة ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

وتدعو فرنسا جميع الدول إلى دعم عمل فريق التحقيق. وتفتخر فرنسا بما تقدمه من دعم لفريق التحقيق من خلال التبرعات والتعاون التقني لمساعدة الفريق في ما يضطلع به من عمل لجمع الأدلة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نُذَكِّر بالموقف الثابت للأمم المتحدة والمتمثل في عدم إحالة الأدلة في المحاكمات التي يُحتمل إصدار أحكام بالإعدام فيها، أينما كان ذلك، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

ونود أن نسلط الضوء على الدعم المهم الذي يواصل فريق التحقيق تقديمه لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية في المواقع التي ارتكب فيها تنظيم داعش جرائم جماعية وعلى التقدم المحرز في التحقيقات بشأن تدمير العديد من المواقع الثقافية. ونرحب بالتزام اليونسكو برصد تدمير المواقع المحمية.

ونشيد بجمع قدر كبير من البيانات الرقمية المتعلقة بنشاط تنظيم داعش على الإنترنت والجهود المستمرة لرقمنة البيانات اللازمة للتحقيقات. فهذه الإنجازات حاسمة الأهمية لمنع فقدان الأدلة أو فسادها ولا بد من استمرارها. والمعلومات التي تُجمع عن شبكات تمويل التنظيم لا غنى عنها.

ونسلط الضوء على التزام فريق التحقيق تجاه المجتمع المدني العراقي. والحوار مع المجتمع المدني ضروري كونه قد مكن من جمع إفادات قيمة، ساعدت في المضي قدما في التحقيقات وإبراز حجم الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ومدى خطورتها.

وأود أن أؤكد أهمية التعاون في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. وفي هذا الصدد، نرحب بزيادة التعاون بين

فريق التحقيق والحكومة العراقية. ورفع مستوى الوعي بالولاية التي تضطلع بها الآلية أمر أساسي، وهو ما يحدث من خلال تدريب قضاة التحقيق العراقيين للإلمام بالقانون الجنائي الدولي ولمساعدتهم في إعداد لوائح الاتهام ومحاكمة أعضاء داعش بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم

ولذلك، شكلت فرنسا بالتعاون مع السويد فريقا مشتركا للتحقيق في كانون الثاني/يناير 2022، تحت رعاية وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين، وهي تتعاون مع أعضاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في ذلك الإطار.

أخيرا، تؤكد فرنسا من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب. فالتهديد الذي يشكّله تنظيم داعش لم يختف. وستواصل فرنسا بالتعاون مع شركائها، لا سيما التحالف الدولي ضد داعش الذي يجتمع غدا على المستوى الوزاري في الرياض، الوقوف إلى جانب العراق في حربه على الإرهاب.

السيد فرنانديز (موزمبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، السيد كريستيان ريتشر، وفريقه على الإحاطة.

وأنوه بحضور الممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

التي تُنظر أمام المحاكم المحلية في العراق وتبادل المعلومات بين المؤسسات القانونية.

ونشجع أيضا جهود فريق التحقيق للتعاون مع السلطات العراقية بشأن اعتماد إطار قانوني يتضمن الجرائم الدولية، وفقا لمبادئ القانون الدولي. ويظل العمل مع المجتمع المدني حاسم الأهمية لمعالجة موضوع المساواة. وبناء على ذلك، نشجع فريق التحقيق على مواصلة حوار البناء مع المجتمع المدني ومشاوراته مع حكومة العراق، بالتوازي مع تواصله مع السلطة القضائية.

في الختام، نشجع فريق التحقيق على مواصلة عمله على نحو يتسم بالشفافية وضمن الإطار القانوني المحلي للعراق من أجل النهوض بقضية السلام والعدالة.

السيد ليونيد تشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لمسألة محاسبة الإرهابيين على الفظائع التي ارتكبوها. فهذا جزء مهم لا يتجزأ من مكافحة ظاهرة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نراقب عن كثب أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساواة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها التنظيم في العراق. ونحن ممتنون للسيد ريتشر لعرضه التقرير العاشر لفريق التحقيق (انظر S/2023/367).

ونلاحظ تزايد الأدلة على جرائم داعش ضد الكاكائيين والشبك والشيعية والتركمان والأيزيديين والمسيحيين.

ونرحب بالانتهاء من تقارير التقييم الأولية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة السنية، فضلا عن حالات تدمير الإرهابيين للمواقع الثقافية والدينية. ونود أن نطلع على القائمة التي أعدها الفريق بمواقع التراث الديني والثقافي المدمرة والمتضررة في المجتمعات المحلية العراقية.

ومن المسائل المثيرة للاهتمام بصفة خاصة استحداث الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها في العراق. ونأمل أن تُحدد جميع حالات استخدام هذه الأسلحة ويُعلن عنها على وجه السرعة.

تنثي موزامبيق على فريق التحقيق لما يضطلع به من دور حاسم في مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن مكافحة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في العراق. وغني عن القول إن تلك الجرائم قد زادت من تقويض السلام والأمن في البلد والمنطقة ككل.

ولا يزال تنظيم داعش يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين من خلال أيديولوجية التطرف العنيف التي ينتهجها والأعمال الإرهابية التي يرتكبها. والمدنيون، لا سيما النساء والأطفال، هم أكثر الفئات تضررا.

ونرى أن التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها هما الوسيلتان الملائمتان للفعالان لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال كسر حلقة الإفلات من العقاب. ويشكل ذلك العنصر لبنة أساسية في كفالة بناء مجتمعات يعمها السلام والاستقرار.

ويكتسي العمل الذي يضطلع به فريق التحقيق في تنفيذ القرار 2379 (2017) أهمية أساسية لأنه يعزز التزام المجتمع الدولي بمحاسبة تنظيم داعش على ما يرتكبه من جرائم في العراق. وفي ذلك السياق، ترحب موزامبيق بالتقدم الذي أحرزه الفريق في عدة مسارات للتحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبطبيعة الحال، ثمة دور بالغ الأهمية للوسائل والموارد المتاحة للتحقيقات في تحقيق النتائج المرجوة.

وفي ذلك السياق، ترحب موزامبيق بجميع المبادرات الداعمة لعمل فريق التحقيق في إطار ولايته والمهمة الموكلة إليه بإجراء التحقيقات وتقديم الجناة من أفراد تنظيم داعش الذين ارتكبو جرائم دولية في العراق، لا سيما ضد النساء والشباب، إلى العدالة.

ومن ثم، نقر بأهمية توفير التدريب الكافي للقضاة والمدعين العامين لكفالة اضطلاعهم بعملهم بنجاح. وفي هذا الصدد، تشجع موزامبيق فريق التحقيق على وضع مبادرات وبرامج لبناء قدرات السلطة القضائية العراقية، لا سيما في مجالي القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي. ونشجع ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم للدعوى القانونية

وكذلك أود أن أشكر فريقه. كما أرحب بممثل العراق ووفد بلده في مجلس الأمن.

تدين غابون جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب في جميع أنحاء العالم وتؤكد من جديد دعمها الثابت لجهود مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونؤيد استراتيجية المجلس لمنع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية.

إن آلية المساءلة المنشأة في العراق، على أساس العدالة الجنائية وسيادة القانون، ضرورية لصون السلم والأمن الدوليين. فهي تعزز مكافحة الإفلات من العقاب وتضمن الوصول إلى العدالة للمجتمعات المحلية المتضررة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش ضد القومية الإيزيدية في العراق.

إن البحث المادي عن الأدلة لدعم ادعاءات الجرائم التي ندرسها هو نتيجة لعملية طويلة شارك فيها خبراء متعدّدو التخصصات ومؤسسات قضائية والمجتمع المدني وشهود، ويتطلب تعبئة تقنيات وأدوات دقيقة لتحسين كفاءة التحقيقات وتقصي الحقائق. وإشراك الخبراء في التحقيقات الشاملة للأفرقة أمر أساسي - كما أكد السيد ريتشر في تقريره - لا سيما في سياق التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والديني، لأن ذلك يساعد على ضمان مصداقية وأهمية التحقيقات الجارية. وهذا يعني وضع إطار واحد شامل للحصول على الأدلة، مع الحرص على أن تظل مراعية لثقافة السكان المحليين ولغتهم، من أجل فهم أفضل للحقائق. وتقدر غابون النهج الشامل الذي مكننا، على الرغم من التحديات العديدة، من إكمال المراحل التجريبية لبعثة تقصي الحقائق في العراق بنجاح.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في جمع الأدلة وإدارتها وحفظها، ولا سيما أدلة الطب الشرعي، التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الإثبات في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تقسيم المناطق والسكان الخاضعين للتحقيق إلى طبقات، لا سيما في سياق الجرائم المرتكبة ضد

ومن الواضح بالفعل أن استخدامها لم يقتصر على الهجوم على تازة خورماتو في 8 آذار/مارس 2016 أو على أراضي العراق بشكل عام. فلا يمكن ببساطة أن تسلم سورية المجاورة من ممارسة استخدام الأسلحة الكيميائية التي ينتهجها تنظيم داعش، الذي يمتلك أيضاً برنامجاً الكيميائي الخاص.

ونلاحظ فتح مسارات تحقيق جديدة، بما في ذلك بشأن الهجمات على قوات الشرطة والأمن العراقية والاستيلاء على النفط العراقي واستغلاله.

ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود الرامية إلى محاسبة الإرهابيين. وقد وفرنا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أخصائيين معارين لفريق التحقيق. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد أن مهمة مكافحة إفلات أعضاء داعش من العقاب لا تبدأ وتنتهي بجمع الأدلة. وسنذكر فريق التحقيق، في ذلك الصدد، بضرورة الوفاء بجزء رئيسي من ولايته من خلال تسليم هذه الأدلة إلى هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية في العراق، على النحو المنصوص عليه في القرار 2379 (2017).

فالقرار 2379 (2017) ينص على أن السلطات العراقية، وليس دولا ثالثة، هي المتلقي الرئيسي للأدلة التي يجمعها الفريق، ولا يضع أي شروط مسبقة في ذلك السياق، ولا سيما اعتماد قانون خاص بشأن الجرائم الدولية. ونأمل مخلصين في ألا يتغاضى فريق التحقيق عن تفويضه وأن يتيح للعراق الوصول إلى هذه الأدلة من أجل البدء الفوري في عملية محاسبة المذنبين.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم إحاطة اليوم بشأن التقرير العاشر عن الأنشطة التي اضطلع بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش (انظر S/2023/367) لتحديد مسؤولية داعش عن الجرائم المرتكبة في العراق بين عامي 2014 و 2017، التي تدرج في نطاق القرار 2379 (2017). وأود كذلك أن أشكر السيد كريستيان ريتشر على معلوماته المفصلة جداً عن التقدم المحرز في التحقيقات الجارية في الفترة قيد الاستعراض.

وفي الختام، نود التأكيد على أهمية تهيئة الظروف لتحقيق العدالة التصالحية للأضرار التي لحقت بالشعب العراقي، ولا سيما المجتمعات الإيزيدية، نتيجة جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها داعش. ومن الضروري اعتماد نهج شامل من أجل زيادة جمع المعلومات إلى أقصى حد يكفل إثبات الحقائق بشكل نهائي.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر المستشار الخاص ريتشر على إحاطته. كما أشكره وفريقه على عملهما القيم.

وإذ يواصل العراق انتقاله من النزاع إلى الاستقرار والازدهار، تظل المسألة عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها تنظيم داعش عنصراً مهماً في المصالحة وإعادة البناء. إن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسألة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عنصر أساسي في تحقيق المسألة، وتواصل الولايات المتحدة دعم عمله بقوة. ونرحب بالتقارير التي تفيد باستمرار تطوير ملفات القضايا واتساع دائرة الحوادث والجرائم التي يحقق فيها فريق التحقيق، بما في ذلك استخدام داعش الموثق للأسلحة الكيميائية.

ونظراً لمعجبين بالدقة والبراعة التكنولوجية التي استخدمها فريق التحقيق في جمع الأدلة ورقمنتها وتحليلها وفهرستها. ونرحب بالتقارير التي تفيد بتنامي التعاون بين فريق التحقيق وحكومة العراق، مشيرين إلى المشاورات الجارية على المستوى السياسي الرفيع، فضلاً عن التواصل مع القضاة، ولا سيما تبادل النتائج حول الشبكات المالية والجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش.

وستؤتي برامج فريق التحقيق التدريبية حول إدارة الأدلة والطب الشرعي ثمارها في المستقبل في تعامل القضاء العراقي مع الأدلة التي تم جمعها حديثاً وفي استخدام الأدلة التي يديرها فريق التحقيق. ونشيد برغبة حكومة العراق في أن يقوم فريق التحقيق بتسليم الأدلة التي جمعها لاستخدامها من قبل النظام القضائي العراقي ومحاولة الفريق تطوير حل مبتكر لمحاولة جعل ذلك ممكناً.

المجتمعات المسيحية. ونلاحظ مع الارتياح روح التعاون والمساعدة المتبادلة بين فريق التحقيق والحكومة العراقية، وبين فريق التحقيق والدول الأعضاء المعنية، فيما يتعلق بإجراءات التحقيق هذه. وقد مكن ذلك الولايات القضائية لهذه البلدان من أن تصبح أكثر مشاركة في العمليات الجارية.

إن التركيز الخاص الذي وضعه الفريق في الميدان على تعزيز التعاون مع السلطات العراقية، بدعم من أصحاب المصلحة على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها داعش ضد المجتمعات المسيحية وتلك المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد سكان تازة خورماتو، خطوة كبيرة إلى الأمام وندعمها. وفي هذا الصدد، فإن الأدلة الرقمية الجديدة التي تم الحصول عليها ضرورية، لأنها توضح تأثير هجمات داعش بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الضحايا، فضلاً عن الأضرار المادية التي لحقت بالملكيات والبيئة. وترحب غابون أيضاً بالتعاون الوثيق لمجلس القضاء الأعلى في العراق في إجراء هذه التحقيقات في هذا السياق الحساس. ومما لا شك فيه أن لاكتشاف الأدلة التي تؤكد وجود مركز عمليات أداره داعش وتورط منظمات إجرامية ودعماً المالي أهمية خاصة في هذه التحقيقات.

ونرحب بالاستخدام الحكيم للتكنولوجيات المتطورة، ولا سيما الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى الإسراع برقمنة وثائق الإثبات ونقلها إلى التكنولوجيات الرقمية طوال الفترة قيد النظر، فضلاً عن إطلاق مشروع زيتيو لتيسير تصور التحليلات والأدلة في عملية وصيغة متقدمتين للغاية. فذلك لا يؤدي إلى تسهيل الوصول إلى المستندات فحسب، بل يوفر كذلك قدراً كبيراً من الوقت.

واستمرار الحوار وتعاون الحكومة العراقية أمران أساسيان لالتهاء من التحقيقات والتوصل إلى مذكرة تفاهم، الأمر الذي سيساعد على تعزيز قدرات القضاء العراقي، بما في ذلك بمشاركة المجتمع المدني، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي، فضلاً عن الأطفال الذين عانوا من سوء المعاملة والانتهاك كجزء من تجنيدهم كجنود أطفال.

إن تعاون فريق التحقيق مع السلطات العراقية، وكذلك مع السلطات القضائية الوطنية، جدير بالثناء ونحن نشيد به. ولا يزال هذا التعاون لا غنى عنه لتمكين نظم العدالة الوطنية من مقاضاة المسؤولين عن تمويل الأعمال الإرهابية ودعمها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. إن الإجراءات القانونية لضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في العراق مشجعة ومرحب بها. وهي تمثل خطوات إيجابية نحو إنهاء الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة في العراق وتشكل مثالا يحتذى به للعالم. وما يجعل هذه التطورات الجديرة بالثناء أكثر إثارة للاهتمام هو أنها تحدث في بيئة صعبة جدا، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية. ولا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام الأمن في العراق، لا سيما في ضوء الهجمات المسلحة المستمرة، بما في ذلك تلك التي ينفذها تنظيم داعش. ولا يزال تنظيم داعش يشكل تهديدا خطيرا في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا ويظهر الحاجة الحيوية للتعاون والتنسيق على الصعيد العالمي إذا أريد القضاء عليه إلى الأبد. وتشيد ألبانيا بالتزام رئيس الوزراء السوداني باستعادة سلطة الدولة على الجماعات المسلحة في العراق. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وندين جميع الجهود الرامية إلى تقويض استقراره واستقلاله السياسي.

هذه بيئة لا ترحم، محفوفة بالعديد من المخاطر، ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في مدى إلحاح ضمان المساءلة الكاملة عن الجرائم الخطيرة. ومن المهم بنفس القدر ضمان ألا تغفل مكافحة الإفلات من العقاب أبدا عن التقيد الكامل بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب مثالا للشرعية وأن تبث الثقة في سيادة القانون والعدالة. ونشجع فريق التحقيق والسلطات العراقية على مضاعفة جهودهما لتقديم مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية ضد النساء والأطفال إلى العدالة. وينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على احتياجات جميع المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام ألبانيا الثابت بالمساءلة وتحقيق السلام العادل لكل الشعب العراقي. فالشعب العراقي يؤدي دورا

نشجع حكومة العراق على اعتماد تشريعات بشأن الجرائم الدولية، لا سيما الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الملاحقات القضائية الشفافة لأعضاء داعش تحترم الحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة والحماية القانونية. في حين انخفاض عدد الهجمات وتدهورت قدرة داعش بشكل كبير من خلال جهود العراق والتحالف الدولي ضد داعش، لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديدا خطيرا في العراق والعالم. وتتمثل إحدى طرق الحد من هذا التهديد في تقديم المزيد من الدعم لحكومة العراق في إعادة أعضاء تنظيم داعش العراقيين من مراكز الاحتجاز في شمال شرق سورية لمواجهة العدالة في المحاكم العراقية. وسيلعب فريق التحقيق دورا هاما في هذه العملية. وبالمثل، يمكن لفريق التحقيق مساعدة الدول الأخرى على محاكمة الآلاف من مقاتلي تنظيم داعش الأجانب في مراكز الاحتجاز في العراق وسورية. ومراكز الاحتجاز غير مستقرة بطبيعتها وتشكل مخاطر كبيرة على الأمن. ويتحتم على جميع الدول أن تعيد رعاياها الذين ارتكبوا جرائم إلى أوطانهم وأن تحاكمهم، حسب الاقتضاء.

ولا يزال فريق التحقيق مثالا قويا على كيفية دعم الأمم المتحدة للانتقال من النزاع إلى السلام والأمن. وستواصل الولايات المتحدة دعمها وستشجع فريق التحقيق وحكومة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق فرصهما للتعاون. وبهذه الطريقة، يمكنهم تسريع التقدم نحو تحقيق العدالة للعديد من ضحايا تنظيم داعش.

السيد سباس (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ

بشكر المستشار الخاص ريتشر على عمله وعلى إحاطته اليوم. تقدر ألبانيا تقديرا كبيرا التحقيقات وجمع الأدلة التي يقوم بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لكفالة العدالة لضحايا تنظيم داعش. ونشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به فريق التحقيق في العراق في السعي إلى المساءلة عن الجرائم الخطيرة. إن جمع وحفظ الأدلة على الجرائم، فضلا عن النتائج الجديدة بشأن تطوير وتصنيع واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية من قبل تنظيم داعش، مسائل مهمة جدا.

وفي حين أن هذه المرحلة من عمل فريق التحقيق تمثل خطوة رئيسية في دعم مقاضاة الجناة في نهاية المطاف، إلا أنه سيكون من المحوري دفع عملية المساءلة إلى الأمام، لا سيما من خلال نقل الأدلة التي تم جمعها في الوقت المناسب إلى السلطات العراقية. ولذلك، نحث الفريق على مواصلة العمل عن كثب مع السلطات العراقية لتحقيق ذلك الهدف. وتؤكد غانا مجدداً أن التعاون المستمر بين فريق التحقيق والسلطات العراقية لا يزال حيويًا في سعينا الجماعي لتحقيق المساءلة وفي المبادرات الجارية لبناء وإنفاذ قدرات أصحاب المصلحة العراقيين المعنيين، ولا سيما القضاء العراقي، وتعزيز القدرات الوطنية لمحاسبة الجناة وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود الفريق ونؤكد أنه لا يمكن تحقيق التنفيذ الفعال لولاية الفريق بالكامل إلا من خلال هذا التنسيق والتعاون الشاملين للجهود.

وفيما يتعلق بمشاركة فريق التحقيق مع الدول الأعضاء الأخرى، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن دعم الفريق للتحقيقات والملاحظات القضائية الجارية في الولايات القضائية الوطنية يساعد على تعزيز المساءلة العالمية. نحن نؤيد دعوة فريق التحقيق إلى مواصلة تعزيز قدرته على دعم الإجراءات القضائية المحلية بما يتماشى مع ولايته من أجل تمكين مقاضاة أولئك الذين يدعمون ويمولون وينفذون الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، يتوقف عمل فريق التحقيق على الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس. ومن الضروري أن نواصل جهودنا للحفاظ على مشاركتنا في السعي لتحقيق المساءلة، بما في ذلك من خلال تزويد فريق التحقيق بالمساعدة اللازمة. ومن خلال تلك الجهود، يمكننا أن نسهم في تنفيذ ولاية الفريق في الوقت المناسب وأن نحاسب الجناة وأن نساعد على ضمان تحقيق العدالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم غانا للفريق، بقيادة المستشار الخاص كريستيان ريتشر، وأهمية عمله في السعي لتحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق.

السيدة تشاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمستشار الخاص ريتشر وفريقه على تقريرهم

حيويا لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة في العراق. ويجب على مجلس الأمن أن يُظهر وحدة الصف وأن يدعم فريق التحقيق وآليات الأمم المتحدة الأخرى من أجل منع عودة ظهور تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له في العراق وأماكن أخرى.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المستشار الخاص كريستيان ريتشر على عرضه للتقرير العاشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2023/367)، الذي يعكس التقدم المحرز في أعمال التحقيق التي قام بها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

تنضم غانا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الاعتراف بالعمل الجدير بالثناء الذي يقوم به الفريق تنفيذا لولايته فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش. لا يزال ضمان المساءلة المجدية عن الجرائم المرتكبة في العراق أمرا بالغ الأهمية إذا أراد المجتمع الدولي الفوز في الحرب العالمية ضد الإرهاب والوفاء بواجبه الجماعي في السعي لتحقيق العدالة والإنصاف لضحايا جرائم تنظيم داعش الدولية البشعة في العراق. ولذلك سرنا أن نلاحظ أن الفريق أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدما كبيرا على صعيد أولويات التحقيق، بما في ذلك إطلاق مسارات جديدة للتحقيق في تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية وتدمير التراث الثقافي والديني، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد مختلف المجتمعات المحلية في العراق. كما أن التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في التحقيقات في تمويل جرائم تنظيم داعش والجرائم المرتكبة ضد الأطفال أمر مشجع أيضا. ولا تزال تلك التطورات تساعد في إعداد ملفات مخصصة للقضايا وتحديد الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا مسؤولين عن الجرائم المرتكبة. كما ننوه بالخطوات الكبيرة التي قطعها الفريق في رقمنة الأدلة المادية التي تم الحصول عليها. وهذا العمل مهم بشكل خاص، لأنه يمثل خطوة حيوية في الحفاظ على سجلات جرائم تنظيم داعش الدولية في العراق وتشكيل الطريق نحو ضمان العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة.

تسير استراتيجيات منع الإرهاب ومكافحته جنبا إلى جنب مع مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وسويسرا قد هالها العدد الكبير من الجرائم الجنسية والجنسانية المروعة الموثقة جيدا التي ارتكبتها داعش، لا سيما ضد الطائفة الأيزيدية. ولا تزال هذه الجرائم تؤثر تأثيرا عميقا ليس على الناجين فحسب، بل أيضا على أسرهم، وأكثر من ذلك، على مجتمعات بأكملها. ولذلك، نرحب باستراتيجية الآلية للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد مختلف الطوائف في العراق، بما في ذلك الجرائم القائمة على نوع الجنس والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ومن الأهمية بمكان توفير الدعم الكافي للأشخاص المتضررين من هذه الجرائم، ولا سيما الأطفال. ويجب أن تكون حقوقهم وحمايتهم ومنع هذه الجرائم في صميم جهودنا الجماعية.

ثالثا، ترحب سويسرا بتوسيع تحقيقات فريق التحقيق في تدمير التراث الثقافي بهدف تحديد المسؤولين المزعومين عن ذلك. إن التدمير المتعمد للتراث الثقافي، لا سيما لغرض اضطهاد السكان، يقلل من التنوع الثقافي ويؤجج النزاعات ويعرض الأمن للخطر على الأجل الطويل. إنه يحرم الأجيال المقبلة من جزء أساسي من هويتهم. وتشجع سويسرا الآلية على مواصلة جهودها لوضع خطة تحقيق موسعة بالتعاون الوثيق مع اليونسكو والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة والسلطات العراقية.

لقد ألحق الإرهاب، ولا يزال يلحق، جروحا عميقة بالمجتمعات المتضررة في العراق. والنساء هن أول ضحاياها، وهذا لا يمنعهن بأي حال من الأحوال من الالتزام بحزم ببناء سلام دائم. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها داعش في العراق إلى العدالة. ولذلك، أود مرة أخرى أن أشكر المستشار الخاص ريتشر وفريقه على عملهم الدؤوب وأن أؤكد لهم دعمنا المستمر.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المستشار الخاص كريستيان ريتشر على إحاطته الإعلامية وأرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

(S/2023/367) وعلى إحاطته الإعلامية الوافية. وترحب سويسرا بالتقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض من قبل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (بونياد).

وأود أن أشدد على عناصر ثلاثة تعتبرها سويسرا أساسية لعمل فريق التحقيق.

أولا، المساءلة والعدالة ركيزتان ضروريتان لمنع الفظائع وتحقيق السلام الدائم. ويسهم يونيتاد في تحقيق هذه الأهداف من خلال التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها داعش في العراق وتوثيقها. والإفلات من العقاب على تلك الجرائم يحول دون تحقيق العدالة للضحايا والناجين، وهو أمر غير مقبول. وفي هذا الصدد، ترحب سويسرا بالتعاون المتزايد بين العراق وفريق التحقيق بهدف تعزيز القدرات على ملاحقة الجرائم التي ارتكبتها داعش، وفقا للمعايير الدولية. والتعاون الفعال مع الحكومة العراقية، وكذلك مع الشركاء الوطنيين، عنصر أساسي في ولاية الآلية وأنشطتها. ونثني على نهجها المبتكر والقائم على التكنولوجيا في جمع الأدلة وتحليلها، والذي سيكون مفيدا بشكل خاص في دعم الإجراءات مستقبلا.

علاوة على ذلك، نرحب بمساهمة فريق التحقيق، بالتعاون الوثيق مع المسؤولين العراقيين، في تشكيل فريق عمل مشترك معني بتنفيذ إطار قانوني وطني. ونذكر بأن الآلية لا تتقاسم الأدلة المتعلقة بالإجراءات القضائية التي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام. وتعارض سويسرا عقوبة الإعدام في كل الظروف، لأنها تتعارض مع احترام حقوق الإنسان وكرامته. فعقوبة الإعدام ليست غير فعالة كرادع فحسب، بل ليس لها أيضا أي تأثير على منع الإجرام أو التطرف العنيف أو الإرهاب.

ثانيا، يجب أن يستمر نهج فريق التحقيق في دمج منظور جنساني. وينتشر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل خاص في حالات الإرهاب والنزاع. ولا يزال الإرهابيون في جميع أنحاء العالم يستخدمونه كوسيلة للحرب. ولذلك، يتعين أن

لمكافحة الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلد في تعزيز قدراته في مجال مكافحة الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، ومساءلة القوى الإرهابية بموجب قوانينه الوطنية. وينبغي للبلدان المعنية أيضا أن تتحمل مسؤوليتها عن العراق وأن تتعاون معه في التعامل مع مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

أشكر المستشار الخاص، السيد كريستيان ريتشر، على إحاطته الهامة، وأرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

أود، بداية، التأكيد على أهمية الجهود التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا سيما من حيث مواصلة أحرار تقدم في جمع الأدلة حول الجرائم التي ارتكبتها داعش في العراق وتحليلها، بما يتيح للسلطات العراقية استخدامها في المحاكمات الوطنية. ونؤكد على ضرورة الاستمرار في محاسبة المجرمين ليكونوا عبرة للذين يرتكبون مثل هذه الجرائم الشنيعة حول العالم. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في عدد من مسارات التحقيق، خاصة فيما يتعلق بجرائم داعش في مدينة الموصل وبالقرب منها، والتي استخدمها التنظيم كمقر له. ونحث على توسيع التحقيقات في الهياكل التنظيمية والمالية لداعش في الموصل لما من شأنه المساهمة في الكشف عن أدلة إضافية حول هويات مرتكبي الجرائم في تلك المنطقة، ومنها مجزرة سجن بادوش، ودور التنظيم في تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية وتدمير مواقع التراث الثقافي والديني أو استغلالها في تحقيق أغراض إرهابية وسياسية.

إننا نشجع على مواصلة التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أخطر الجرائم الدولية التي ارتكبتها داعش، بما فيها تلك التي استهدفت النساء والأطفال في سنجار وغيرها من المناطق. ولدعم هذه الجهود من المهم أن يشارك فريق التحقيق الأدلة مع السلطات العراقية ضمن إطار زمني ملائم

تقدر الصين الإنجازات الأخيرة التي حققها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الأشهر الستة الماضية، وخاصة الاكتشافات الأخيرة المتعلقة بالتطوير والاستخدام المزعومين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدمير التراث الثقافي من جانب داعش. إن جمع الأدلة ذات الصلة وتصنيفها أمر بالغ الأهمية للكشف عن أعمال داعش الإرهابية ودعم جهود المساءلة في العراق. ونحن ممتنون للمساعدة الفعالة التي يقدمها فريق التحقيق في تعزيز قدرة النظام القضائي العراقي ودعم جهود رقمنة محاكمه. وإذ نقر بالتقدم المحرز في عمله، نأمل أيضا أن يترجم الكم الكبير من الأدلة التي جمعها فريق التحقيق (يونيتاد) إلى إجراءات ملموسة لمحاسبة الإرهابيين في أقرب وقت ممكن.

إن نقل الأدلة إلى العراق منصوص عليه صراحة في القرار 2379 (2017) ويمثل الخطوة الأخيرة في عمل فريق التحقيق. ونتوقع من فريق التحقيق أن يشرع على الفور في نقل الأدلة بصورة منهجية وكاملة إلى الجانب العراقي. نحن لا نؤيد ربط نقل الأدلة بالقوانين المحلية أو العملية التشريعية في العراق. وعند مشاركة الأدلة مع بلدان ثالثة، ينبغي أن يحصل فريق التحقيق على موافقة مسبقة من الحكومة العراقية وأن يلتزم بمبادئ الشفافية وعدم التمييز. وتجدر الإشارة إلى أن يونيتاد قد أنشئ كترتيب مؤقت وانتقالي استجابة لطلب الحكومة العراقية دعم جهودها في مجال المساءلة. ولم يكن القصد منه أن يكون هيئة دائمة. وفي وقت مبكر يعود إلى أيار/مايو 2021، حدد التقرير السادس للفريق (انظر S/2021/419) الخطط الأولية لاستراتيجية الإنجاز الخاصة به. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لإنشائه. ونأمل أن يدخل في مشاورات كاملة مع العراق لوضع استراتيجية إنجاز على وجه السرعة، بما في ذلك إطار زمني يقدم إلى مجلس الأمن لاستعراضه.

ولا تزال الحالة العالمية فيما يتعلق بالإرهاب خطيرة، حيث لا تزال المنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية متفشية. وبما أن العراق لا يزال في طليعة الجهود الدولية

السيد فتاح (العراق): شكرا سيدي الرئيس، يشرفني أن أستهل كلمتي بالإعراب عن الشكر والامتنان لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسة ومكاتبها، من خلال قراراتها وتوصياتها ومقرراتها وللجهود الدولية كافة، في مساندة العراق لمكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين، كما وأتقدم بالشكر إلى بعثة سويسرا لإدارتها أعمال المجلس لشهر أيار/مايو الماضي، والتهنئة لدولة الإمارات العربية المتحدة لتو لها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه الجاري، متمنياً لبعثة دولة الإمارات التوفيق والنجاح في هذه المهمة.

كما أقدم الشكر إلى السيد كريستان ريتشر وفريقه، على إحاطته القيمة أمام مجلسكم الموقر من خلال استعراض أهم فقرات التاسع للفريق (انظر S/2022/836) والذي تضمن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في بلدي العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في إطار ما استعرضه السيد ريتشر في إحاطته المهمة، نُشيد بما جاء في التقرير العاشر لفريق التحقيق الذي تضمن عدة نقاط كانت كفيله بوصوله إلى هذه المراحل المتقدمة من عمله في العراق من خلال المشاركة والتعاون مع حكومة العراق وفتح مسارات تحقيق جديدة عن الجرائم التي ارتكبتها التنظيم الإرهابي بحق أبناء الشعب العراقي كافة، إلى جانب متابعة مسارات التحقيق السابقة للفريق، وتحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الوطنية العراقية. وهنا أخص بالذكر ثلاثة مجالات.

أولا التحقيقات المبدئية باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتي سيتم تسليط الضوء عليها في حدث جانبي يوم غد - وكما أشار إليه السيد ريتشر في إحاطته. وثانيا الجهود المتميزة في مجال التوثيق الرقمي أو الرقمنة والبرامج التدريبية لبناء القدرات. ثالثا انشاء مجموعة عمل مشتركة مع القضاة والخبراء القانونيين في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الدولة وأعضاء في مجلس النواب لمناقشة اعتماد تشريعات الجرائم الدولية ضمن القانون التشريعي المحلي.

بعد انقضاء ما يقرب من ستة سنوات من عمل الفريق أوضحت حكومة بلدي في مناسبات عدة أن التحدي الأهم أمام الفريق في

وفقا للقرار 2651 (2022). ونأمل أن تسهم نتائج هذه التحقيقات في دعم جميع الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومة العراقية لتحقيق العدالة لهؤلاء الضحايا في مختلف النواحي.

كما نرحب بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين فريق التحقيق وعدد من المؤسسات الحكومية في العراق، ونأمل أن تكلل هذه الجهود بالنجاح بحيث تتم صياغة تشريع وطني معني بالجرائم الدولية الكبرى وهو ما سيشكل إطارا قانونيا يدعم محاكمة مرتكبي مثل هذه الجرائم. ونرى في الوقت ذاته أهمية أن تبقى مسألة تسليم الأدلة قيد اهتمام لمجلس خلال الفترة القادمة وأن يتم النظر بشكل جاد في جميع الخيارات المتاحة لتيسير ذلك. ومع ترحيبنا بجهود فريق التحقيق في دعم محاكمات مجرمي داعش في بلدان ثالثة، فإننا نشدد على أهمية أن تبذل هذه الجهود بالتنسيق المسبق والكامل مع العراق.

تشيد دولة الإمارات بمساعي فريق التحقيق لبناء قدرات السلطات القضائية والأمنية المعنية في العراق، وبالأخص في إجراء التحقيقات ومجال الدعم الرقمي الجنائي. ونثني كذلك على الإنجازات التي حققتها الفريق في رقمنة الأدلة وأرشفتها وتقديم البرامج التدريبية المتعلقة بإدارة الوثائق والأدلة، إلى جانب استخدامه وسائل التكنولوجيا الحديثة في عمله، وبالأخص في التحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية وعمليات استخراج الرفات والكشف عن تفاصيل الحقائق المتعلقة بحفر هذه المقابر. ونأمل أن تسهم هذه الممارسات في تطوير أساليب العمل المحلية والاسترشاد بها في تحقيقات مماثلة في مناطق أخرى حول العالم. واستكمالا لهذه الجهود، نرى أهمية نقل هذه المعرفة إلى الخبراء العراقيين بواسطة تعيين المزيد منهم في فرق العمل الأساسية لفريق التحقيق.

وفي الختام، نؤكد حرصنا على مواصلة التعاون مع أعضاء المجلس في هذا الشأن، وبالأخص عن اقتراب موعد انتهاء الولاية الحالية لفريق التحقيق في أيلول/سبتمبر المقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

مع تنظيم داعش. والعامل الرئيسي في ذلك قد يكون تأخر إجراءات الملاحقة والمساءلة عن عدد من قيادات التنظيم الإرهابي الذين تمكنوا من الهرب.

وفي إطار تعزيز المساءلة على الصعيد العالمي وتنفيذ الولاية، نؤكد من جديد أن أي مشاركة للأدلة والمعلومات من قبل فريق التحقيق التي تحصل عليها من خلال فترة عمله وبتنسيق وتسهيل ودعم من قبل العراق، يجب أن تتم بعلم وموافقة مسبقة من قبل الحكومة العراقية استناداً إلى ولاية الفريق الحصرية. وبهذا الخصوص نعتقد أن آلية الحصول على الموافقة الأصلية من قبل الحكومة العراقية لمشاركة المعلومات مع دول ثالثة يجب أن تكون في شكلية محددة وواضحة يمكن الرجوع لها وهو الأمر الذي أغفلته التقارير السابقة، آمين أن يتطرق التقرير القادم إلى الآلية المعتمدة في الحصول على الموافقة والجهة المستفيدة بالتحديد.

بعد مرور ما يقرب من 6 سنوات من عمل الفريق وخلال الفترة المتبقية من ولايته نتطلع إلى استكمال تعيين الخبراء العراقيين في الفريق لتحقيق النسبة المطلوبة والمحددة لاستيفاء معيار مهم تتضمنه ولاية الفريق في نقل الخبرات الدولية إلى الكوادر العراقية التي سوف تضطلع في المستقبل باستكمال أعمال التحقيق.

تؤكد حكومة العراق من جديد التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق الدولي، وفقاً للاحترام الكامل للسيادة العراقية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه.

ختاماً، اسمح لي السيد الرئيس بأن نعرب عن شكرنا لكم وللدول الصديقة التي قدمت الدعم إلى بلدي في مواجهة الإرهاب والعمل سوية لتقديم الجناة إلى القضاء الوطني.

وكذلك الشكر والتقدير لجهود السيد رييتشر وفريقه على ما قدموه من تقدم محرز في أنشطة الفريق وتبادل الخبرات مع الكوادر الوطنية

المرحلة المقبلة هو استكمال تحقيق العدالة والعمل بالسرعة الممكنة على تقديم الأدلة كافة إلى الحكومة العراقية لاستخدامها أمام المحاكم الوطنية العراقية، إذ أن مهام الفريق تتمحور - استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2379 (2017) وقواعد الاختصاص - في جمع وحفظ وتخزين الأدلة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق وتقديم تلك الأدلة إلى العراق من أجل إجراء المحاكمات العادلة والمنصفة، والتي تساهم في استكمال تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا، فلا يمكن اجتزاء مهمة الفريق في حفظ وتخزين الأدلة والتحقيق في جريمة تلو الأخرى من دون أن يتم استخدام هذه الأدلة في سياقات قانونية وطنية.

لذا نتطلع إلى تجاوز مسألة انتظار اعتماد التشريع الملزم وإن يتم اتخاذ خطوات سريعة فعلية وعملية في تقديم الأدلة إلى الحكومة العراقية تنفيذاً لولاية البعثة.

وفي هذا الصدد من المهم أن نشير إلى أن المجتمع الدولي يسلط الضوء باستمرار على ضرورة تحقيق المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا ومعالجة الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك من قبل الحكومة العراقية. وبهذا الخصوص نشير إلى إن الحكومة العراقية بدورها تؤكد باستمرار على أنها المسؤولة المباشر عن تحقيق العدالة للضحايا وملاحقة كل من اقترف جريمة بحق العراقيين وتحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وكانت خطوة تشكيل فريق التحقيق وتحديد ولايته بناءً على طلب العراق هو لمساعدته في تحقيق هذه المسألة وتحقيق الإنصاف للضحايا من خلال مساءلة كل من تورط في ارتكاب أو دعم أو تمويل جرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق. فالعدالة وإنصاف الضحايا وتحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب الآن تنتظر تنفيذ الفريق لولايته في تسليم الأدلة إلى الحكومة العراقية لإجراء المحاكمات وتحقيق سبل الإنصاف للضحايا.

ما يمكن ملاحظته أن تأخر إجراءات الملاحقة والمحاكمة قد تمكن بعض عناصر داعش الإرهابي من الهروب وإيجاد ملاذات لهم، وهو ما يفسر ازدياد المحاكمات في عدد من الدول التي قبلت لجوء أعداد من اللاجئين وكان من بينهم متورطون في أعمال إرهابية

مهم تتضمنه ولاية الفريق في نقل الخبرات الدولية إلى الكوادر العراقية التي ستضطلع في المستقبل باستكمال أعمال التحقيق. وتؤكد حكومة العراق من جديد التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق الدولي، وفقاً للاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه.

ختاماً، اسمحو لي، السيد الرئيس، بأن نعرب عن شكرنا لكم وللدول الصديقة التي قدمت الدعم إلى بلدي في مواجهة الإرهاب والعمل سوية لتقديم الجناة إلى القضاء الوطني. كما نعرب عن الشكر والتقدير لجهود السيد ريتشر وفريقه على ما قدموه من تقدم محرز في أنشطة الفريق وتبادل الخبرات مع الكوادر الوطنية العراقية وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي على يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي، متمنين له ولفريقه التوفيق في عملهم.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.

العراقية وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي على يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي، متمنين له ولفريقه التوفيق في عملهم.

وفي إطار تعزيز المساءلة على الصعيد العالمي وتنفيذ الولاية، نؤكد من جديد بأن أي مشاركة للأدلة والمعلومات من قبل فريق التحقيق التي يحصل عليها من خلال فترة عمله، وبتنسيق وتسهيل ودعم من قبل العراق، يجب أن تتم بعلم وموافقة مسبقة من قبل الحكومة العراقية، استناداً إلى ولاية الفريق الحصرية. وبهذا الخصوص، نعتقد أن آلية الحصول على الموافقة الأصولية من قبل الحكومة العراقية لمشاركة المعلومات مع دول ثالثة يجب أن تكون في شكلية محددة وواضحة يمكن الرجوع لها، وهو الأمر الذي أغفلته التقارير السابقة، آمليين أن يتطرق التقرير القادم إلى الآلية المعتمدة في الحصول على تلك الموافقات.

بعد مرور ما يقرب من ست سنوات من عمل الفريق، وخلال الفترة المتبقية من ولاية الفريق، نتطلع إلى استكمال تعيين الخبراء العراقيين في الفريق لتحقيق النسبة المطلوبة والمحددة لاستيفاء معيار